

جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ



المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا - ايران - ماليزيا

- إندونيسيا - باكستان)

التحديث في تركيا

م.د. غسان فيصل ياسين يحيى الدوري

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

واجهات التحديث في تركيا الكمالية

❖ أولاً: تأسيس المجلس الوطني الكبير الثاني وعلان الجمهورية ١٩٢٣ :

لقد بدء مصطفى كمال بتعزيز موقعه في ادارة وتوجيه البلاد حتى قبل ان تنتهي حرب الاستقلال كما اشرنا سابقاً, وذلك من خلال تأسيس المجلس الوطني الكبير , واصدار قانون الخيانة العظمى , وتأسيس جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي , والغاء السلطنة واخيراً وليس اخراً التوقيع على معاهدة لوزان والمصادقة عليها , هذه المعاهدة تضمنت لكثير من المكاسب التي حصلت عليها تركيا رغم خسارتها الحرب , ومنها الغاء ديون الحرب العثمانية , والغاء الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية , الا ان الحركة الكمالية وزعيمها مصطفى كمال لم تكتفِ بما حققه من انتصارات متوالية على الصعيدين العسكري في ميادين القتال او الدبلوماسي ((السياسي)) داخل اروقة المؤتمرات وعلى طاولة المحادثات . وانما بدأ حركة صراعاً جديداً ومن نوع اخر لا يقل اهمية عما سبقه من الصراعات , الا وهو الصراع حول شكل النظام السياسي المقرر العمل بموجبه في تركيا من خلال البدء بالتحضير والاستعداد لإعلان الجمهورية.

كانت الطبيعة النظام السياسي الجديد قد تحدد في دولة تركيا الجديدة الناشئة , فالسلطنة كانت قد الغيت , والبلاد تحكم من قبل برلمان وطني (المجلس الوطني الكبير الاول) , كان المسؤول عن انتخاب الرئيس وكل الوزراء في حكومته , ولم تكن هنالك أي علاقة دستورية بين الخليفة والبرلمان ولاسيما ان الخلافة ومنذ عام ١٩٢٢ كانت ذو سلطة دينية بحتة , الا انه من الطبيعيان يستمر الكثير من الناس في اعتبار الخليفة رأس الدولة . واستناداً الى ذلك فقد المح مصطفى كمال في اكثر من مناسبة عن عزمه تغيير هذا الوضع الملتبس وأعلان الجمهورية فقد اوجدت تلك المرحلة قناعة تامة لدى قادة الكماليين ضرورة ملحة تنص على ابقاء السلطة بيدهم , والوقوف بوجه قوى المعارضة السياسية- الدينية, وكبح جماحها , فضلاً عن ترسيخ

اهداف فكرة التحديث المطروحة على الساحة التركية وفي عقلية الشعب التركي، وضمان
المجيء بالانصار المؤيدين لتوجهات مصطفى كمال بما يضمن تقويه موقفه وتوجهاته ولاسيما
انه بدء يبذل جهداً استثنائياً في تعزيز زعامته السياسية داخل تركيا فاعلن في ٩ آب عام
١٩٢٣ حل المجلس الوطني الكبير الاول ثم توجيه المواطنين الى اجراءات انتخابات نيابية
جديدة لتشكيل المجلس الوطني الكبير الثاني، فأصدرت الحكومة التركية قبيل الانتخابات
البرلمانية وكإجراء وقائي من باب تحديد نشاط المعارضة اثناء الحملة الانتخابية قانوناً وسعت
بموجبه عقوبة الخيانة العظمى لتشمل كل من يستغل الدين لأغراض سياسية وكل من يرفض
الاعتراف بالمجلس الوطني وبقدراته، وقد حاولت القيادة التركية تحاشي أي انقسام داخل
المجلس الوطني الثاني من شأنه ان يؤخر العديد من خطط وبرامج الحكومة التركية على المدى
البعيد وبموجب انتخابات المجلس فأن كل نائب واحد اصبح يمثل ٢٠ الف مواطن. اقسم جميع
النواب المنتخبون في المجلس الوطني الثاني يوم الافتتاح في ١١ اب ١٩٢٣ بالولاء لمصطفى
كمال الذي اعيد انتخابه رئيساً للمجلس

ومما يميز نواب المجلس الجديد عن النواب السابقين في المجلس السابق انهم كانوا
اكثر جدية وحذراً في مناقشة أي لائحة برلمانية فضلاً عن خلوه من المقاعد التي يشغلها ضباط
الجيش العثماني السابق ، وذلك لتحريره من النفوذ العسكري قدر الامكان ولاستمرار الادارة
المدنية. وكانت اولى اعمال المجلس الوطني الكبير الثاني استبدال "جمعية الدفاع عن حقوق
الاناضول والروميلي " بـ " حزب الشعب الجمهوري " وذلك في ٩ ايلول عام ١٩٢٣ وانتخاب
مصطفى كمال اميناً عاماً له وعصمت باشاً نائباً للأمين العام . وكان تأسيس الحزب بمثابة
اداه لتجنيد مناصري السياسة الكمالية في تحديث وعصرنه الدولة التركية تمهيداً للاعلان عن
الجمهورية, اذ لا يخفى على احد ان هذا الحزب كان قد تأثر بالفلسفة السياسية والاجتماعية
والاقتصادية لمصطفى كمال واءاء المفكر ضياء كوك آلب وهو منظر قومي تركي ولد في ديار
بكر عام ١٨٧٥، وبالنظريات التاريخية للمفكر الفرنسي اليهودي الاصل ليون كاهون المولود

عام ١٨٤١ واللدان انميا فكرة القومية التركية في اذهان الشعب التركي ,وضرورة التحرر من القيود الاسلامية, اذ منح تأسيس الحزب مصطفى كمال مجالاً كبيراً للمضي في مشاريعه الاصلاحية والسياسية داخل وخارج تركيا ,اذ تحول مصطفى بعد تأسيس الحزب الى حاكم مطلق لم يعد يتقبل اراء ومقترحات مضادة لارائه وتوجهاته.

كرس مصطفى كمال جل جهده لخوض المواجهة النهائية مع المعارضة الرجعية المحافظة ,فقام بتعزيز موقفه السياسي عبر تشكيل حكومة جديدة برئاسة فتحي اوقيار وهو احد اصدقائه القدامى في النضال , الا انه اعطى اوامره لاتباعه بعد قبول أي منصب في حكومة فتحي اوقيار ليجعل من مهمة حكومته مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة .

في تلك الاوقات بات واضحاً واضحاً ان بقاء الخلافة كان مجرد تكتيك سياسي اريد به تعزيز موقع الدولة الفتية، ففي ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٢٣ عقد المجلس الوطني الكبير الثاني جلسة تاريخية قدم فيها كمال مشروعا لتعديل الدستور من اجل ان يخطو المجلس اولى خطواته لاعلان الجمهورية وفعلاً وافق المجلس على المقترح وتم الاعلان عن الجمهورية التركية وانتخب كمال اول رئيساً لها والذي كلف على الفور عصمت اينونو باشا بتشكيل او مجلس للوزراء في العهد الجمهوري.

❖ ثانياً: الغاء الخلافة ١٩٢٣-١٩٢٤

الا انه بعد اعلان الجمهورية ايقن الجناح الراديكالي لحزب الشعب الذي مثله الرئيس مصطفى كمال ورئيس الحكومة عصمت اينونو ان وجود الخليفة" منصب الخلافة" لم يعد ينسجم مع الروح الاصلاح والتحديث التي كانت تمر بها الجمهورية التركية انذاك, على الرغم من تقييد واجباته وحصرها في الشؤون الدينية، ، كما ان مصطفى كمال ورفاقه ادركوا ان هذه الازدواجية في السلطة قد تهدد اركان دولتهم الجديدة، اذ يمكن ان يجعل من الخلافة مركزاً

لاستقطاب خصومهم ورمزاً لمعارضة رئيس الجمهورية، في وقت لم يتخلى فيه المحافظون عن استعمال الخليفة رمزاً لمعارضتهم وقوة مضادة لرئيس الجمهورية من خلال التأكيد على أهمية الخلافة للعالم الاسلامي، تلك الحلقة التي سعى الكماليون لكسر طوقها لأنها تتعارض مع روح الدولة الوطنية ولاسيما مع بقاء الخليفة عبد المجيد الثاني الذي تولى عرش الخلافة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ يلقب بخليفة المسلمين ، وخادم الحرمين الشريفين ،لهذا سعى رئيس الجمهورية مصطفى كمال الى قطع كل صلة تربط تركيا وجمهوريةها بالماضي العثماني لذا فقد اصدر المجلس الوطني التركي قراراً في ٣ اذار عام ١٩٢٤ يقضي بإلغاء الخلافة ومصادرة املاك الخليفة، كما اصدر المجلس الوطني قراراً بإلغاء وزارة الشريعة والاوقاف، وحلت محلها رئاسة الشؤون الدينية التابعة لمكتب رئيس الوزراء، وعبر مصطفى كمال عن تلك الاجراءات الخاصة بإلغاء الخلافة لاسيما عندما تقدم مصطفى كمال الى المجلس الوطني التركي بالمرسوم الخاص بإلغاء الخلافة في ٣ اذار عام ١٩٢٤.

❖ ثالثاً : اعلان الدستور الكمالي ١٩٢٤

من منطلق السياسة الجديدة لنظام الحكم في تركيا بات من الضروري ان يسن دستور جديد للبلاد، يتضمن ما استحدثت من تطورات لاسيما بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية، والذي عمل جاهداً بدوره على سن الدستور ليعزز مكانة المجلس الوطني الكبير، وقد تحقق ذلك حين اقر المجلس في ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤ دستوراً جديداً تألف من ١٠٥ مادة شملت المبادئ الاساسية للدولة الجديدة ونظام حكمها، ومنها ان دولة تركيا هي جمهورية ولغتها الرسمية هي اللغة التركية وعاصمتها انقرة (المادة ٢-١)، وتكون السيادة مرهونة بيد الامة بلا قيد ولا شرط، كما منح المجلس الوطني بموجب الدستور الجديد صلاحيات واسعة اذ يمارس المجلس الوطني التركي السلطتين التشريعية والتنفيذية باسم

الشعب، اذ يمارس المجلس السلطة التشريعية بصورة مباشرة، اما السلطة التنفيذية فيمارسها بواسطة اختيار رئيس الجمهورية الذي يتم اختياره من قبل المجلس الوطني على ان تكون مدة رئاسته دورة انتخابية واحدة ويستمر في منصبه الى ان ينتخب خلفه وكما يجوز تجديد انتخابه.

❖ رابعاً: اجراءات مصطفى كمال اتاتورك ١٩٢٣-١٩٣٨

وضع مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ حداً لازدواجية السلطة عندما اصدر المجلس الوطني الكبير الاول قراراً بالغاء السلطنة في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، هذا القرار الذي كان خطوةً ممهدة للإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية التي أسست بموجب قرار المجلس الوطني الكبير الثاني في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٩ والقرار الاخير كان ممهداً لالغاء الخلافة خاصةً وان رئيس الجمهورية مصطفى كمال الذي مثل الجناح الراديكالي لحزب الشعب قد هاجم الخلافة في العديد من خطبه، وفي ٣ اذار ١٩٢٤ الغيت الخلافة ووزارة الاوقاف واقيم بدلاً عن وزارة الاوقاف دائرة باسم (ادارة الشؤون الدينية) وقد ربطت هذه الدائرة برئاسة الوزراء.

لقد بنى مصطفى كمال فلسفته في مواجهة الاتجاهات الدينية بعد انتصاره ونجاحه في بناء الدولة التركية الحديثة، على ان العثمانيين استغلوا الاسلام لتحقيق مآرب سياسية لذلك استهدفت الاجراءات العلمانية للكماليين وعلى رأسهم مصطفى كمال اتاتورك منع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام هذه اداة ضدهم، وطبيعي ان ذلك جاء بعد وقوع الدولة العثمانية في الكثير من المزالق وخاصة في السنوات الاخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني ورفعها شعار الجامعة الاسلامية، واعتماده على علماء الدين وال دراويش وزعماء الطرق الصوفية، لذلك ادرك مصطفى كمال ان اقامة نظام سياسي حديث لا يمكن ان يتم الا بإبعاد الاسلام عن السياسة وهكذا كانت العلمانية ابرز ادوات الكماليين لتحديث المجتمع، ففي الاول من ايلول عام ١٩٢٥ اصدرت الدولة قراراً بأغلاق للتكايا وزوايا الدراويش والغاء الطرق الصوفية وتم اقفال

المزارات الدينية والاضرحة بسبب رمزياتها الدينية، وفي تشرين الثاني من نفس العام منعت الدولة لبس العمامة والطربوش (وهو غطاء الرأس الاحمر الذي كان رمزاً للزي العثماني التقليدي) اذ استبدل بالقبعة الغربية فأذا كان الطربوش وتكايأ رمزاً للدولة العثمانية التقليدية فان القبعة باتت رمزاً للحدأة والتحديث , كما الغيت المحاكم الشرعية ومجموعة القوانين المعروفة بـ (المجلة) واستبدلها بقوانين غربية كالقانون المدني السويسري والقانون الجنائي الالمانى النازي والايطالي الفاشي عندما اسست محاكم الاستقلال التي لعبت دوراً في منع ارتداء الطربوش استناداً الى قانون حفظ النظام.

وبدءاً من منتصف عام ١٩٢٦ تم اعتماد التقويم الميلادي الاوربي بدلاً من التقويم الهجري الاسلامي. كما الغيت كل القاب الشرف المعمول بها سابقاً في الدولة العثمانية , ((البيك , الافندي, الباشا)). كما بدء الكماليين بعلمنة قانون الاحول الشخصية ,عبر الغاء الزواج الشرعي الديني ,وقانون تعدد الزوجات . هذا فضلاً عن تأكيده التعليم العلماني منذ عام ١٩٢٤ ، وعلى رغم من ان الدستور التركي عدل عدة مرات الا ان التعديل الابرز فيه في اطار التوجه العلماني للدولة كان عام ١٩٢٨ عندما الغي نص المادة (ان الدين في دولة التركية هو الاسلام) وحلت محله عبارة (ان الدولة التركية جمهورية وقومية ودولية وعلمانية واصلاحية) واعتباراً من هذا العام اصبح المصلون في جمهورية تركيا يؤدون صلاتهم باللغة التركية وليس باللغة العربية لغة القرآن الكريم، لقد كان من الطبيعي ان يكون رجال الدين في مقدمة الذين عارضوا اجراءات مصطفى كمال العلمانية، وقد عبر هؤلاء عن معارضتهم بأساليب مختلفة وسرعان ما تبلورت المعارضة في سلسلة من الحركات الدينية الاسلامية التي شهدتها تركيا منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر .

واجهت سياسة الكماليين العلمانية معارضة قوية في البلاد تزعمها في بادئ الامر علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية وبعض زعماء العشائر، كما ظهر بعض المثقفين والسياسيين وقادة الاحزاب التي سمح مصطفى كمال بأنشائها، ومنها حزب التقدم الجمهوري الذي تأسس في تشرين الثاني ١٩٢٤، وضم مجموعة من كبار قادة الجيش ابان حكم الاتحاديين غير ان الدولة ما لبثت ان اصدرت قراراً بجل حزب التقدم لتعزز انفراد حزب الشعب الجمهوري بالحكم حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما امرت محكمة الاستقلال بغلق اماكن الدراويش في الولايات الشرقية واعقب ذلك صدور عدة قرارات عن مجلس الوزراء التركي عام ١٩٣٠ تقضي جميعها بإغلاق التكايا والزوايا، كما قرر المجلس ان لا يكون هناك في تركيا بعد الان طرق دينية ولا مشايخ يرتبط بهم الدراويش والمريدون، كما سد المجلس الاضرحة والغي منصب القيمين عليها، وبدأت الصحافة الرسمية تهاجم المعارضين وتؤكد على خطورة استخدام الدين في عرقلة محاولات التجديد والعلمنة، وفي سنة ١٩٣١ الغى الكماليون البند الخاص من الدستور الذي ينص على ان تنفيذ الاحكام الشرعية من اختصاصات المجلس الوطني الكبير، والغي كذلك القسم الديني وحذف منه لفظ الجلالة وابدل بالقسم بالشرف وترك الاذان الشرعي باللغة العربية وجعله باللغة التركية واستبدال عطلة يوم الجمعة بيوم الاحد.

كذلك اصدر قانون هندام الرجل الغى بموجبه الطربوش والحجاب الذي يعتبر رمزاً للماضي العثماني واكد على لبس القبعة الاوربية وحل التقويم الاوربي محل التقويم الاسلامي ووضعت قوانين محاكمات مدينة مأخوذة من القوانين السويسرية وخاصة ما يخص حرية المرأة ومساواتها مع الرجل في امور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة والسماح بالزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية، فزادت مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة

وادخلت الحروف اللاتينية الى اللغة التركية بدلاً من الحروف العربية واستبدل الكثير من اسماء المدن التركية فحلت محل القسطنطينية كلمة اسطنبول ومحل ادريانوبل كلمة ادرنة.

وانسجماً مع تحديث تركيا تم تحديث نظام التربية والتعليم فوضعت مادة تختص بالتعليم الالزامي والمجاني للمدارس الابتدائية وتوسعت المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي وشيدت المدارس للتجارة والزراعة والخزف وصدر قانون يقضي بتوحيد مناهج التعليم في جميع المدارس الاهلية والحكومية والدينية لضمان مستويات تعليمية عالية وتم استقدام مدرسين اجانب لهذه المدارس واسست في اسطنبول كلية للطب ومدرسة للعلوم السياسية والاجتماعية تخرج منها موظفين اكفاء في الخدمة المدنية ودبلوماسيون سياسيون في انقرة، وعملت الحكومة على زيادة حصة التعليم في الميزانية العامة فأصبحت تحتل المرتبة الاولى عام ١٩٢٧، وازداد الاهتمام بالألعاب الرياضية وكثرت النوادي في كل انحاء البلاد ووصلت نسبة المتعلمين الى ٤٠٪ بعد ثلاثين عاماً بعد ان كانت لا تتجاوز ١٠٪ في العشرينيات، وفي الجانب المالي تم ترتيب الميزانية بشكل كبير خاصة ما يخص الضرائب بعد استقدام خبير فرنسي فانخفضت ديون تركيا التي تم استدانتها قديماً الدولة العثمانية من ١٠٧ مليون ليرة تركية الى ٨ مليون ليرة تركية، كما قامت الحكومة باحتكار بعض الصناعات مثل صناعة الملح والكبريت والاسلحة والذخيرة واشترت معظم الخطوط الحديدية التي كان يملكها الاجانب، واستخدمت الحكومة ايضاً مبدأ التخطيط الاقتصادي خلال السنوات بين الحربين العالميتين فوضعت خطط اقتصادية للصناعة والزراعة والطرق واستعانت بالخبراء والشركات الاجنبية بالشكل الذي لا يتعارض مع مصلحة البلاد ولا يؤثر على استقلالها، واسست العديد من المصارف التي تشرف عليها الحكومة فاختص المصرف المركزي بإصدار العملة الورقية والمصرف الزراعي الذي قدم التسهيلات للمزارعين، وعقدت المعاهدات التجارية لأغراض التبادل واسست الغرف التجارية، ولقطع الصلة بالماضي العثماني صدر قانون عام ١٩٣٤ عرف بقانون الالقباب الغيت بموجبه الالقباب

والاوسمة العثمانية التي تدل على المكانة الاجتماعية مثل الباشا والبيك والافندي والخانم ووضعت محلها القاب اخرى فمنح المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال لقب اتاتورك ويعني ابو الاتراك ومنح عصمت باشا وهو احد الضباط الذي حقق انتصارات كبيرة منحه لقب عصمت اينونو تخليداً لانتصاراته على اليونانيين بمعركة حاسمة قرب اينونو، وصدر قرار بعودة جميع المهاجرين الى تركيا.

لقد تزامنت اصلاحات مصطفى كمال مع حدوث الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) مما ادى الى ان معظم الاصلاحات واجهت مشاكل كثيرة اضافة الى سياسة الحزب الواحد التي اتبعتها حيث كان حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الوحيد ولم يسمح بتشكيل احزاب غيره ادى الى زيادة الاستياء، اضافة الى ان اصلاحاته في المجال الزراعي لم تحقق غاياتها بسبب سيطرة الاقطاع على الفلاحين في ولايات عثمانية كثيرة اضافة الى الضرائب الباهضة التي كانت تفرض عليهم لسد النقص الحاصل في خزينة الدولة، وفي المجال الصناعي ايضاً واجهت الاصلاحات مشاكل كثيرة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وفي التجارة فقد شكل الميزان التجاري عجزاً كبيراً لان واردات الدولة اكثر من صادراتها.

لقد استطاعت الحركة الكمالية خلال سنوات حكم مصطفى كمال ان تحقق هدفها في فصل الدين عن الدولة لكنها فشلت في تغيير عقلية الكثير من الافراد وتحريرهم من القيود العقائدية القديمة رغم ذلك استطاع مصطفى كمال ان يحول تركيا من دولة ضعيفة تمثلت بالرجل المريض الى دولة قوية اعدت هيبة المواطن التركي.

❖ خامساً: النظام السياسي لتركيا الكمالية ١٩٢٥-١٩٤٥ :

اصبحت الحكومة التركية، منذ الاعلان عن قانون حفظ النظام في اذار عام ١٩٢٥ قائمة على نظام الحزب الواحد (حكم حزب الشعب الجمهوري) وبعبارة اوضح اصبحت تركيا

تحكم من قبل حكومة دكتاتورية , ودليل ذلك كيفية استخدامت الحكومة لقانون حفظ النظام والمحاكم وقوانينها التي سارت عليها. وكيف استعملت هذه القوانين لقمع المعارضين في اطار علمنة الدولة والمجتمع آبان المدة ١٩٢٥-١٩٢٦ وكيف برر مصطفى كمال لهذا القمع والاضطهاد للمعارضين في خطابه عام ١٩٢٧, بحيث قام حزب الشعب الجمهوري احتكاراً للسلطة والنظام قبل ان يعلن الحزب في مؤتمره الثامن الذي اقيم عام ١٩٣١ ان نظام السياسي لتركيا هو ((دولة الحزب الواحد)).

ويمكننا القول ان نظام الحزب الواحد لم يشهد اي معارضة فعلية ابان المدة ١٩٢٧-١٩٤٥ اي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ,اذ كانت المعارضة ابان هذه المدة معارضة سرية مقتصرة على الحركة الشيوعية ,وحركة القوميين الاكراد وهي معارضة ليست بالقوة والمستوى.

كانت السلطة وبحسب دستور عام ١٩٢٤ منوطة بالبرلمان ((المجلس الوطني الكبير الثاني)) الذي كان يعد الممثل الشرعي والوحيد لارادة الحزب الواحدة الذي يمثل السيادة الوطنية. مما يعني حقيقة واحدة ان كل القرارات التي يصوت عليها البرلمان كانت قرارات متخذة مسبقاً من قبل الحكومة وقيادتها. بما معناه ان التصويت في البرلمان كان مجرد لاضفاء الشرعية على القانون حسب اصولية النظام.

وكان حزب الشعب الجمهوري ورئيسه هو من يوجه البرلمان الوطني , والحكومة , ورئيس الحكومة الذي كان عضواً في الحزب , اذا كان رئيس الحزب هو رئيس الجمهورية . فكان نتيجة ذلك ان اصبح شكل الحكم في تركيا الكمالية حكماً بيروقراطياً ثقيلاً , ولاسيما بعد ان اعلن رئيس الحكومة عصمت اينونو عام ١٩٣٦ "ان يجب ان يكون هنالك تطابقاً بين نظام ادارة الدولة ونظام ادارة وتنظيم الحزب" بما معنى ان رئيس الحزب هو رئيس الجمهورية وان حاكم الاقليم هو رئيس فرع الحزب في هذا الاقليم .

جرت اربع انتخابات نيابية خلال هذه المدة , الا ان هذه الانتخابات لم تؤدي وظيفة ديمقراطية وانما فلوكلورية , وذلك لان قوائم المرشحين للانتخابات توضع من قبل رئيس الحزب بالتعاون مع الامين العام للحزب ويتم المصادقة عليها في المؤتمر السنوي للحزب . اذ لم يكن بإمكان مواطن الترشح حتى لو كان عضواً فاعلاً بالحزب ما لم يحظى بموافقة رئيس الحزب. وقد كانت الميزة الايجابية في ظل هذا النظام انه سمح للمرأة بالترشح والحق بالانتخاب في كانون الاول عام ١٩٣٤ , وابتداءً من اذار عام ١٩٣٥ حصلت المرأة على ١٨ مقعد في البرلمان.

وبين ما كانت الحزب يسيطر سيطرة تامة على نظام الحكم , الا ان التوترات و الخلافات بدأت بتصاعد داخل قيادة الحزب اعتباراً من عام ١٩٣٧ بين عصمت اينونو الذي خدم في منصب رئيس الوزراء لمدة ١٢ عاماً وبين رئيس الحزب والجمهورية مصطفى كمال الذي بدء خلال السنوات الاخيرة من حكمه ينسحب تدريجياً من الحزب وادارة الدولة تاركاً تسيير شؤون الدولة يوماً بعد اخر بيد اينونو ,لذا بدأت مخططاته وقراراته تختلف وبشكل متزايد عن قرارات وتوجهات رئيس الوزراء وقد وصلت الى حد المشاجرة بينها عام ١٩٣٧ وعلى اثر ذلك طالب اتاتورك اينونو بالاستقالة ,فاستقال ظاهرياً الاخير بسبب اعتلال صحته ادعاءً وحل محله محمود جلال بايار الذي كان يشغل امين سر جمعية الاتحاد والترقي سابقاً , الا ان هذا التغيير لم يدم طويلاً بسبب وفاه اتاتورك عام ١٩٣٨ في قصر الدولما بهجة في استانبول وعلى اثر ذلك انتخب البرلمان بامر من الحزب عصمت اينونو رئيساً ثاني لجمهورية تركيا فلم يتوان الاخير على السير على نهج وسياسة سلفه حتى هزيمته في انتخابات عام ١٩٤٥ .